عندما يهزم الطبع التطبُّع

□ «إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم».. صدق الله العظيم

ولأنهم تعودوا على حبك الدسائس والتآمر في الغرف المغلقة، والارتهان للخارج وقوى الحقد والشر فإن الطبع غلب على التطبع!!

ولأنهم اعتادوا أن تكون نافذتهم على الناس وعلى المجتمع صحفهم الصفراء، ومنابرهم المشبوهة فإنهم يجسدون بالفعل المثل الشعبي العربي القائل: «من شب على شيء شاب عليه».

يكتبها / بدربن عقيل

ولأنهم يوصدون الأبواب في وجه لغة الحوار، وبما يخدم مصلحة الوطن العليا، ويسهم في أمنه واستقرار ورخائه فإنه ينطبق عليهم المثل الروسي: «الكلب لا يحلم إلاّ بالعظام».

ولكن.. وفي كل الأحوال فإن العادة والطبع السيئ.. واللجوء الى المؤامرات والظلمة يكشفهم.. ويعري نواياهم، ألم يقل معلمنا الأول محمد «صلى الله عليه وسلم»: «العادات قاهرات، فمن اعتاد شيئاً في السر فضحه في العلانية».. وأن سوء العادة كمن لا يؤمن وإن أظهروا شيئاً من الابتسامة.. ولكنها تلك الابتسامة التي حذرنا منها المتنبي:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة
فلا تظن أن الليث يبتسم

ذلك أن هذا الأمر مغروس تماماً في ذاتهم المريضة: قال المتبني:

لكل امرئ من دهره ما تعودا
وشيمة سيف الدولة الطعن في العدى

ولاشك أن انتصار الارادة على العادة حياة مستعادة.. ومن لا يعرف كيف يقرن ارادته بقوته، لا قوة له، وأن الذي ينتصر على غيره قوي، ولكن الذي ينتصر على نفسه أقوى.. إلاّ أن مشكلة هؤلاء أنهم ضعيفو الارادة.. وهزمتهم في كل المراحل العادة والطبع القبيح.. فغدوا يدورون في حلقة مفرغة.. ويرددون الشعارات الجوفاء التي عفى عليها الزمن.. كما أن وقوفهم عند هذا الحد.. يجعلهم يدورون في حلقة مفرغة تسبب لهم الصداع والحسرة، والوقوع في هاوية الفشل!!

ذات يوم قال أمير البيان شكيب ارسلان: «يفكر الوطني بالأجيال القادمة، أما السياسي فيفكر بالانتخابات القادمة».. وهذا ما يذكرني بحال سياسيي العادة، والطبع السيئ في بلادنا الذين قادهم هذا السلوك واستغلال عواطف الناس بالمفاهيم الخاطئة.. ودغدغة المشاعر، واستغلال وخلق الأزمات لذلك الحلم الوهم إزاء لغة الصناديق.. وهي لغة الشعب الذي لا ينطلي عليه السيئ من الجيد.. لأن الوطنية تعمل ولا تتكلم وهي ينبوع التضحية الذي يحاولون السباحة عكس تياره!!

نعم.. إن الوطنية خدمة، وتضحية، لا كلمات جوفاء، ولا خطب رنانة، ولا دعوات للفوضى.. وخدش النظام والقانون.. وإقلاق السكينة العامة.. قال الشاعر:

عزيز على الأوطان أن شجاعة
تمزقها الشحناء في غير طائل

الخلاصة

أية عادة وطبع قبيح هذا الذي يحمل معول الهدم والخراب.. ويحاول جاهداً أن يضع الاشواك على عتبة بوابة الوطن وهو يدلف الى مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتحديث وعلى مختلف الأصعدة؟!

ثم أية عادة وطبع قبيح هذا الذي يمس بالثوابت الوطنية، والجحود والنكران لتضحيات شهداء الثورة اليمنية، وما تحقق من منجزات ومكاسب؟!

ثم أية عادة وطبع قبيح وخطير هذا الذي يحول الانسان الى فئران تريد أن تخرب من جديد سد حاضر ومستقبل الوطن؟!

ومانيل المطالب بالتمني

□ لأن مايتمناه أنصار المستقبل الأفضل واليمن الجديد لايدركونه كله في الوقت المناسب فقد كُتب علينا ان نظل في حالة ترقب دائم.. ننتظر باستمرار ما سيأتي به الغد.. ويتعلق بأية مناسبة قد تحمل في طياتها إليهم مايبدد قلقهم ويطمئنهم ويحميهم من الاحباط، ويحقق ما يرجونه ويأملونه.

وأكثر ماكان ومازال يترقبه الانصار وباهتمام بالغ ادخال الفرحة والسرور الى نفوس الغلابا من بسطاء الناس الذين يشكلون القطاع الواسع من الشعب بعد ان انحسرت الطبقة الوسطى في المجتمع امام حدة احتكار التجار.. والمطلوب منهم فقط اعادة الاسعار الى وضعها المعقول ولانقول الطبيعي.. و(ياعظيم الرجا صاحب الطحين جا)..

كان أنصار دولة النظام والقانون دولة المؤسسات يتوقعون اكثر من الحكومة ووزارة الصناعة والتجارة بالذات ان تسيطر على اختلالات السوق وتضبط المتلاعبين بأقوات الناس وتطبق عليهم القانون بلا هوادة ودون الالتفات لمصلحة فلان او علان من حيتان الفساد والاستغلال المضر بالمصلحة الوطنية العليا.. فمثلما نجحت وزارة الداخلية في التطبيق الصارم لقرار الحكومة بمنع حمل السلاح في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات وتنظيم حماية كبار الشخصيات وحراسة المنشآت العامة.. والذي نلمس نجاحاته العملية على الواقع وإن أغضب بعض المتنفذين من هواة الاستعراضات الهمجية بالمرافقين المدججين بالسلاح، او استاء منه بعض المسئولين ممن أثبتوا ضعفاً امام تطبيق النظام والقانون وبدا أنهم بذلك ليس اكثر من منافقين يقولون مالايفعلون او يؤمنون به.. ومثل هؤلاء المسئولين لايقوون صبراً على تحمل اجراءات النظام والقانون ولكم ان تتخيلوا كم ستكون فرحة انصار اليمن الجديد وكم سيكون المستقبل افضل اذا طبقت كل القرارات واللوائح والقوانين في شتى مجالات الحياة كما نراه هذه الايام بالنسبة لقرار منع وحيازة السلاح في العواصم والمدن الرئيسية إلا بحدود المسموح به والمنظم من قبل الجهات المعنية.

علي الشرجي

كم ستكون فرحتنا اذا تخلى بعض السياسيين والحزبيين عن أنانيتهم وانتهازيتهم.. وتخلى التجار عن جشعهم وتخلى الصحفيون عن مزايداتهم ومماحكاتهم.. وعاد المتطرفون الى رشدهم وعاد العملاء الى ضمائرهم، فهم الاكثر حاجة لغسلها من أدران التآمر والارتزاق ودنس الارتهان الخارجي بكافة صوره واشكاله.

ان ادخال الفرحة على قلوب انصار الوطن، الحب والحق والسلام ومصداقية القول والعمل هو أمر يستحق بالفعل الاهتمام به من أهل الحل والعقد، أصحاب الايادي النظيفة والسمعة الطيبة والقدرة على العطاء وليس الأخذ.. خاصة انها ستعين هؤلاء الانصار على تحمل أعباء الاصلاح الاقتصادي.

○ أليس الأولى بنا جميعاً ان نشعر بشيء من الفرح والسرور لخطوة تم انجازها ونطلب المزيد من الخطوات الاخرى.. أم نعشق الحزن ونضاجع الألم ونستقل اليأس والمرارة.. استفيقوا يرحمكم الله.. لانريد الوقوف في قارعة «الطريق الدولي» نستجدي الاعانات والمعونات وأقوات التدخل السريع من هذا وذاك..!!

يعشق لقاءات الغرف المغلقة ويكره اللقاءات المفتوحة:

«المشترك».. هروباً من حوار المسئولية وتمسكاً بالفوضى..!!

منصور الغدره

□ حالة التخبط والارتباك التي ظهرت به أحزاب اللقاء المشترك تجاه التطورات الأخيرة التي شهدتها الحياة السياسية اليمنية والحراك السياسي الذي يعتمل في الساحة الوطنية، وخاصة دعوة فخامة الرئيس لأطراف منظومة العمل السياسي للقاء بها ومناقشة مختلف القضايا الوطنية تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وايجاد قاعدة وأسس متينة للعمل الوطني المشترك للقوى السياسية وتفعيل قضية الحوار السياسي.

الواقع المزري المنغمسة فيه أحزاب المشترك كشفه موقفها من دعوة الرئيس، وزاد الطين بلة ارتباك قياداتها وهي تسوق المبررات والأسباب التي لم تقف عند واحدة منها لتؤكد مدى صحتها.ومع أنها كانت قد بادرت فور وصولها الدعوة الى الترحيب بها وأكدت اعلانها عبر مختلف وسائل الاعلام حضور اللقاء، لكنها بطبعها الذي تطبعت عليه، عادت ونكثت بوعدها ككل مرة ولم تحضر لقاء الاثنين، وتغير الأمر بعد اجتماع ساخن عقدته الهيئة التنفيذية للمشترك استحوذت عليه خلافات حادة بين رأي يقول بتلبية الدعوة، وآخر يقوده حزب الاصلاح بعدم التلبية، ليفضي الاجتماع الى فرض الاصلاح رأيه على حلفائه في اللقاء المشترك بعدم تلبية دعوة رئيس الجمهورية، ولم يعر تلك الموضوعات والقضايا الوطنية التي كان سيتناولها اللقاء أي اهتمام، وهي موضوعات كثيراً ما تشدقت بها أحزاب المشترك، أولها حزب الاصلاح على أنها قضية نضالهم.. لكن متى وأين سيكون نضال هؤلاء.. في الغرف المغلقة، أم أين؟!، وهم يخافون من ضربة صقيع الهواء الطلق وصقيع اللقاء المفتوح؟!!

حلفاء حزب الاصلاح في المشترك بدت تتمنع وهي راضية لتلبية الدعوة وحضور اللقاء، لكنها سلّمت أمرها لفقهاء الاصلاح الذي خلع عن نفسه جلبابه الذي كان يخفي وراءه قبح عمائله، ليكشف عن قناع وجه زائف وعقل زائغ ولسان مزايد، ليقرر بعدم حضور اللقاء، مقابل أن يلتزم حلفاؤه الصمت ويتولى هو -حزب الاصلاح- ايراد التبريرات الواهية، وغير المنطقية!!

لذلك بدت قيادة حزب الاصلاح في حالة ارتباك واضح وهي تحاول اقناع الرأي العام بالاسباب التي اثنتها عن تلبية دعوة رئيس الجمهورية، وعدم حضور اللقاء الذي تم مع قيادات الأحزاب في دائرة الرئاسة الاثنين الماضي، والذي أعلن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح فيه مبادرته للتعديلات الدستورية ونظام الحكم.

إذ أن أمين عام حزب الاصلاح -عبدالوهاب الآنسي- ذهب بهرائه المعهود في تضليل الناس وممارسة التدليس على الرأي العام.. لكن يتضح من خلال تناقضه وعدم وقوفه على سبب مقنع ومنطقي يبرر تراجعهم عن تلبية الدعوة، ما يؤكد أن فقه الآنسي قد خانه هذه المرة ولم يعد قادراً على تضليل الناس وأن الاستمرار في هذا الطريق لم يعد مجدياً ولن ينطلي على رجل الشارع البسيط، لذلك تخبط الرجل وهو يحاول ايراد اسباب ذلك، فتارة يذهب الى أن الدعوة التي وجهت لهم تضمنت أن اللقاء ودي، وتارة أنه لقاء مفتوح، وهم لا يحبذون اللقاءات التي في مثل هذا الجو والأبواب مفتوحة، وينسجمون في اللقاءات الرومانسية السرية التي تجريها عادة وراء الأبواب المغلقة وعلى الأضواء الخافتة والهادئة.. وثالثة يعيد أسباب عدم حضور اللقاء بعد ما كانت قد رحبت بها الى أنه يصوم نهار رمضان، بينما الآخرون ليكونون كذلك.. إنه فقه الآنسي، أمين حزب التجمع اليمني للاصلاح، لذلك فهو حسب تبريره، لا يستطيع طرح القضايا الغائبة عن نضاله المطبوع في لسانه لا في عقله.

ورابعة هراءات أمين عام الاصلاح الى الحملة الاعلامية التي شنتها -حسب قوله- الصحف الرسمية ووسائل اعلام الحزب الحاكم ضد أحزاب المشترك مجتمعة وكل حزب على حدة، لكنه للأسف لم يحدد مكان ووقت ونوع تلك الحملة، ورغم أن الآنسي سُئل إن كان يقصد المقالة التي نشرتها صحيفة «الجمهورية» ولم تقل إلاّ جزءاً يسيراً من الحقيقة التاريخية والسياسية -المرة طبعاً- لحزب الاصلاح، لكنه أكد أن اعتذار المشترك سبق النشر، مؤكداً كذلك أنهم تواصلوا -المشترك- واتفقوا على موقف واحد وهو تلبية الدعوة -لكنه حسب قوله- إن الحملة كانت في صحف يوم الخميس، وهي كذبة فقيه في رمضان، لكنها بمقام فتوى شرعية عندهم، لأنه لم يكن هناك أية تناولة تذكر لا من قريب ولا من بعيد لأحزاب اللقاء المشترك، ثم عاد ونط نطة المغالط ليجمع كل ذاك الهراء ليتحول فجأة الى استغراب ما نشرته الصحف الرسمية الصادرة يوم الخميس من أنه سيكون حواراً مفتوحاً ستبحث فيه كل القضايا.. أخطأت هذه الصحف عندما قالت مثل هذا الكلام، خاصة وهي تعرف معرفة كاملة أن المشترك والاصلاح على وجه الخصوص يكرهون اللقاءات المفتوحة وتربوا على الاجتماعات المغلقة واللقاءات السرية التي ألفوها في حياكة الدسائس والمؤامرات ضد الوطن واشعال الحرائق في البلاد.

وبدلاً من أن يقنع الآنسي القارئ بماهية الحملة الاعلامية التي تعرضون لها ذهب الى تقييم الاعلام الرسمي وكأنه خبير بارع في هذا العلم وسياساته، ليصل باستنتاجه الى أن هناك اختلالات في هذا الاعلام، وأنه -حسب ترهاته- يشوه الرأي العام ويضلل الناس.. ولم يدرك أمين عام الاصلاح أنه قد خرج عن جادة صوابه ولم يعد مما يقوله كلمة صدق، وكان الأحرى به بدلاً من مواصلة عملية التدليس أن يصدق الرأي العام ولو لمرة واحدة!!

من الذي يضلل الناس، ويزيف حقائق مجريات الواقع، وما يعمله حزب الاصلاح وحلفاؤه في المشترك من تحريض الناس البسطاء والدفع بهم الى أتون حرب لا تُحمد عواقبها!!

كان الأولى بأمين الاصلاح أن يكون قدوة لإعمال الصدق في إعلامهم، والتخلي عن فوضويتهم العابثة بمقدرات الوطن والتي يعملون على تأجيجها، ثم يسارعون على الفور وقبل أن ينكشف أمرهم الى تحميل المسئولية سلطات الدولة والنظام، بحجة أن ذلك نتيجة السياسات الخاطئة، ولم يقولوا إنها افرازات لحياتهم التآمرية.. يطالبون ويطرحون مشاريعهم، مدعين أنه اذا ما أُخذ بها لحُلت مشكلات البلد، وتجاوز لمآزقهم.. ليسوا صادقين فيما يطرحونه من مشاريع، وإنما فقط يهدفون من وراء ذلك إلى الضغط على السلطة اذا ما رفضت هذه المشاريع فتصبح بالتالي أمام الرأي العام هي المسئولة عن الحالة التي وصلت اليها الأوضاع في البلاد، في الوقت الذي تظهر أحزاب «المشترك» كالسفاح البريئ والحمل الوديع الذي لا حول ولا قوة له!!

ما الذي تريده المعارضة؟!!

□ حملت التعديلات الدستورية التي طرحها فخامة رئيس الجمهورية الكثير من الحرص على تلبية متطلبات بناء اليمن الجديد المنسجمة مع كثير من المطالب التي يدعو ويرنو إليها الكثير من أبناء الشعب.

حسين التميمي

لكننا فُوجئنا من موقف المعارضة السلبي تجاه هذه التعديلات التي حرص الرئيس على تقديمها من موقع القوة والتجاوب مع الكثير من الأفكار الداعية للمزيد من منح الصلاحيات للحكم المحلي وكان من أبرزها: الانتخاب المباشر للمحافظين ومديري المديريات، وتشكيل شرطة محلية تتبع المحافظة وتحصيل رسوم الخدمات سعياً نحو اللامركزية في الحكم المحلي.

إزاء هذا نجد أن «المشترك» لا يعير هذه التجربة أي اهتمام، فتجربة الحكم المحلي تعني المشاركة الفعلية من الشعب لحكم نفسه بنفسه وإلغاء القيود التي كانت تؤثر على سير عمل الحكم المحلي، وبدلاً من الدفع بهذه التجربة للأمام نجد أحزاب المشترك تسعى لقضايا هامشية لا تخدم الوطن بقدر ما تثير الشارع ضد الدولة نحو إثارة أعمال الفوضى والشغب والتي لن تجني منها سوى زعزعة أمن دولة الوحدة..

ورغم كل ذلك مازال الأخ الرئيس باسطاً كلتا يديه للتفاهم والحوار مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في كثير من القضايا التي تهم الوطن..

إلاّ أن مماطلة أحزاب المشترك في المشاركة في القضايا التي تهم الوطن تجعلها كالتي تعمل بمزاجية وضيق في الرؤية وهمها الوحيد انتقاد الحكومة ورئيسها والحزب الحاكم ليس إلاّ، وتحميلها كل الاخطاء، متناسية دورها الأساسي في المشاركة الفاعلة، فعليها إذاً تقريب المسافات في القضايا التي تهم أبناء الشعب وتنسى -ولو لفترة قصيرة- مصالحها الضيقة التي تدل على أنها -أي أحزاب اللقاء المشترك- ليس لها برنامج واضح سوى النقد غير البناء الذي يظهرها غير منسجمة في طرحها السياسي.. ولعلنا لاحظنا عملها غير المقبول في الدعوة للانفصال عبر مظاهرات تقودها ضد الدولة.. فالوحدة اليمنية هدف سام وخط أحمر، قدم الكثير من أبناء الشعب فيً سبيلها التضحيات الجسام وبذلوا الغالي والرخيص من أجل إعادتها وتثبيتها.

إن اختلاف المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب المشترك بخصوص تكوين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات التي تصر فيه أحزاب المعارضة على المساواة في عدد الأعضاء، والمؤتمر يطالب أن يكون التمثيل حسب التمثيل النيابي لكل حزب في مجلس النواب لذلك قدم فخامة الرئيس مقترحاً حيادياً ومنصفاً وهو أن يختار مجلس القضاء الأعلى ١٤ قاضياً من ذوي النزاهة والكفاءة وعلى رئيس الجمهورية الرجل الأول في الدولة أن يختار سبعة منهم ليشكلوا بذلك اعضاء اللجنة العليا ويكونوا محايدين ومستقلين.. وبذلك حُلت اكبر نقطة خلافية بين اطراف العملية السياسية الحزب الحكم واحزاب اللقاء المشترك.. فقد رفض المشترك اختيار الاعضاء عبر مجلس القضاء الأعلى الذي يترأسه أنزه رجال القضاء.

مبادرة الرئيس قابلة للمناقشة والتعديل حتى تصل الى توافق بتوافر النوايا الصحيحة والجادة من قبل الأطراف المعنية.. وعلى المشترك عدم وضع العراقيل أمام المبادرة والسعي الجاد للحوار حول المبادرة والعمل على انجاحها لأنها حققت الكثير من مطالبه.

وعليها عدم التمسك الشديد بمطالبها بل يجب أن تكون مرنة وتقدم تنازلات كما قدمت السلطة الكثير من التنازلات، وليكن هدفنا تهدئة الأوضاع والحفاظ على الوحدة الوطنية.. وتقديس الوحدة اليمنية لأنها ملك الشعب، والهدف الأسمى هو أن يكون اليمن واحداً فأساس الحوار الناجح تقديم المصداقية وعدم التشكيك بالآخر وتقديم التنازلات من الطرفين وعدم التشبث بمطالب محددة.. والحصول على الممكن.

وأن الالتقاء في نقاط كثيرة سيكون لصالح الوطن وأما تأجيج الشارع ضد السلطة لن يصل إلاّ الى نتيجة سيئة على الكل ولن تخدم البلد خصوصاً أن أعداء الوحدة يهمهم أن تظل المعرضة في خلاف دائم مع السلطة.

القدوة أولاً

عبدالله الشعوبي

ظاهرة حمل السلاح ظاهرة سيئة بما تحملة الكلمة من معنى، والكل مستاؤون من حمل هذه الآلة التي تزهق الأرواح وما يترتب على استعمالها بطريقة غير مشروعة من أضرار وخيمة.الآن وبعد التوجيهات الصارمة من القيادة السياسية، بمنع حمل هذه الآلة أو بيعها في الأسواق المعتادة أصبحت المدن خالية، وأصبح المواطنون آمنون على أرواحهم وممتلكاتهم.

المواطنون على ما يبدو التزموا التزاماً كاملاً بعدم حملها خصوصاً بعد الحملة المكثفة التي قامت بها الأجهزة الأمنية وشعروا بما تلحقه هذه الآلة من سمعة للوطن إزاء الزائر لها أو من يرغب في الاستثمار فيها.

فالسياحة في الدرجة الأولى تأثرت تأثراً كبيراً، فالفندقة والأيادي العاملة تعطلت، وكذا الإقدام على الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب هو أيضاً تأثر خوفاً على ماله، لأن رأس المال جبان كما يُقال.

فالقدوة هم المعنيون أولاً بمحاربة هذه الظاهرة، فإذا التزم المسئول أو القائد العسكري، أو الشيخ بعدم حمل هذه الآلة ومحاربتها عن طريق التوعية والارشاد والأضرار بما تخلفه هذه الآلة من مآس وأحزان فإن الجميع سوف يقتدون به، وسوف يشعر المواطن بنوع من الحيّاء والخجل عندما يحملها على كتفه والمسئول الكبير لا يحملها.

وطالما أن البوادر مشجعة والناس مقتنعون وراضون كل الرضا بما اقدمت عليه القيادة السياسية فإنه يجب الاستمرار فيها وعدم التهاون ومعاقبة كل من يخالف النظام والقانون أياً كان منصبه..أقول وللأمانة أن هناك قلة قليلة من بعض القادة لا يحلو لهم أداء الصلاة إلاّ وبمعيتهم كتيبة من المرافقين المدججين بالأسلحة وعلى وجه الخصوص «جامع الفردوس» في مديرية شعوب، فعندما يدخل هذا الشخص يلتفت المصلون إليه جميعاً ويبدأ الذعر والخوف ينتابهم خشية ألا يتهور أحد المرافقين بوضع الزناد على المقص عن طريق السهو فتحدث الكارثة.. ويصبح المصلون حينها في رحمة الله، فهؤلاء يجب أن يكونوا هم القدوة لكي يقتدي الآخرون بهم.. نريد قانوناً يطبق على الجميع وليس قانون ابن الأكرمين.